

ما ينشر في هذه الصفحة لا يعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

# الانسحاب الصوري ومتاهات الأزمة العراقية

عادل الجبوري

آخرون في الإطار التنسيقي، فضلاً عن صدور توجيهات مشددة من قيادات الإطار لوسائل الإعلام التابعة أو القريبة من مكوناته بضرورة تجنب الخطاب الانفعالي والتحريضي المؤزم للأموار، ناهيك بالانسحاق وراء التحليلات المتشائمة والسلبية، والسعي

تسمية رئيس الوزراء، وبالتالي كسر الجمود وإنهاء حالة الانسداد السياسي. واضح جداً أن زمام المبادرة بات الآن بيد قوى الإطار التنسيقي، من دون أن يعني ذلك ذهابها منفردة لصياغة معالم المشهد القادم، لأنها حتى لو أرادت ذلك، فسوف



تصل إلى طريق مسدود، وتعيد إنتاج الأزمة وتدويرها، بدلاً من حلها وحللتها. ولا شك أن التواصل وتوسيع دائرة الحوار إلى أقصى قدر ممكن مع التيار الصدري - حتى بعد انسحابه - ومع المستقلين، يمكن أن يساهما في تسريع حسم الأمور داخل البيت الشيعي، من خلال الاتفاق على رئاسة الوزراء، للانتقال إلى المساحات والفضاءات الوطنية الأوسع والأشمل. وخلال الأيام القليلة الماضية، انطلقت إشارات إيجابية من بعض قيادات الإطار التنسيقي تجاه التيار الصدري تحديداً، والشركاء الآخرين على وجه العموم. ففي تغريدة له، قال رئيس الوزراء الأسبق وزعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، «إن علاقتنا مع القوى والأحزاب

ببينما كانت الجهود والمساعي منصبّة على إقناع الصدر بالقبول بمبدأ التفاهم مع شركائه في البيت الشيعي، فإنها الآن راحت تنصبّ على كيفية إبقائه في دائرة الحراك والدور الإيجابي لرسم معالم المرحلة المقبلة وصياغة ملامحها للحوّل دون الذهاب إلى الخيارات السلبية الخطيرة. وفي ما يتعلق بخطوة الصدر أو قراره، هناك جملة حقائق لا يمكن بأي حال من الأحوال التغاضي عنها أو القفز فوقها، من أجل الإحاطة بأبعاد المشهد وتفصيله، وتفاعلاته وبتفاعلاته ومسارته القادمة.

من بين أبرز تلك الحقائق، تقديم أعضاء الكتلة الصدرية في مجلس النواب العراقي، البالغ عددهم ٧٢ نائباً استقالاتهم على ضوء توجيه زعيم التيار السيد مقتدى الصدر، بعد تحوّل مهمّ في مسارات الحراك السياسي القائم في الساحة العراقية طيلة الشهور الـ ٨ المنصرمة، التي أعقبت الانتخابات البرلمانية المبكرة في ١٠ تشرين الأول /أكتوبر الماضي. هذا التحول المهم يرتبط في جانب منه بالثقل العددي الأكبر الذي يمثله التيار الصدري في مجلس النواب، مقارنة بالكتل والكيانات الأخرى، وفي جانب آخر منه - وكما أشرنا آنفاً - يرتبط بالثقل السياسي الجماهيري للتيار وزعيمه في مجمل العملية السياسية.

وعلى ضوء ذلك الانسحاب، تبرز حقيقة تبدل خارطة البرلمان وتغير حجوم بعض الكتل، وتحديدًا الشيعية منها، ما يعني انبثاق تحالفات واصطفافات جديدة، من شأنه أن يمهد الطريق لبلورة الكتلة البرلمانية الأكبر، والتي يقع على عاتقها

ويعنى مقارب، تحدث رئيس تيار الحكمة السيد عمار الحكيم، حينما أعرب عن أسفه الشديد «لانسحاب الإخوة في الكتلة الصدرية وتقديمهم الاستقالات، فهم شركاء أساسيون في بناء العراق الجديد، وهم ركيزة أساسية في العملية السياسية، ولا يمكن لأحد أن يملأ فراغ أحد بحكم التنوع العراقي وكثرة الرؤى والمشارب السياسية»، مؤكداً أن «الأموار ذاهبة إلى خير، ولن تمضي لأي صدام بحكمة الجميع وحصافة كل المكونات العراقية».

ففي السياق نفسه، تحدث رئيس هيئة الحشد الشعبي، فالح الفياض وساسة

لتمرير مرشحهما الكردي لرئاسة الجمهورية، ثم تسمية مرشح الصدر لرئاسة الوزراء، وإذا بكل الحسابات تختل الأوراق تختلط مكوناته بضرورة تجنب الخطاب الانفعالي والتحريضي المؤزم للأموار، ناهيك بالانسحاق وراء التحليلات المتشائمة والسلبية، والسعي ولعلّ الارتباك الأكبر سيكون في دائرة «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، الذي كان يأمل من خلال التحالف الثلاثي وما يمكن أن يضمّه من المستقلين، تمرير مرشحه لرئاسة الجمهورية، وزير الداخلية الحالي في الحكومة المحلية لإقليم كردستان ريبير أحمد البارزاني، وبنسحاب الصدريين، ربما تكون آمال «الديمقراطي» الاستحواد على رئاسة الجمهورية من قبضة غريمه «الاتحاد الوطني الكردستاني» قد تبددت بصورة كاملة أو شبه كاملة، لاسيما في ظل تحالف الأخير منذ وقت مبكر واصطفافه مع «الإطار التنسيقي»، حتى بات جزءاً رئيسياً فيه.

وربما لا تكون وطأة الانسحاب الصدري على المكوّن السني، متمثلاً بتحالف السيادة المتشكل من تحالف رئيس البرلمان محمد الحلبوسي مع غريمه السابق خميس الخنجر، بالقدر نفسه على المكوّن الكردي، وبالخصوص «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، لأن الأول يرى أن حصته في أي تشكيلة حكومية قادمة ستكون مضمونة، فضلاً عن أنه حصل منذ البداية على رئاسة البرلمان، علماً بأن هذا الموقع يبيلو مهدياً وعرضة لرياح التغيير، إذا أعيد ترتيب الأوراق من جديد، لاسيما مع اتساع نطاق الضغوطات السياسية والعشائرية من داخل فضاء المكوّن السني ضد الحلبوسي، والدعوات المتواصلة إلى وضع حد لاستثنائه ونزعته الديكتاتورية الإقصائية بالاستفادة من نفوذه الرسمي. ويتعبر أكثر وضوحاً، فإن التحالف الثلاثي، الذي لم يعد ثلاثياً بعد انسحاب الصدر، سيكون أمام خيارين أحلاهما مرّ، إما حلّه وطّيه صفحته، وإما القبول بالأمر الواقع وتقديم التنازلات وخفض سقف الشروط والمطالب، سواء لشركائه من المكوّن نفسه أو للقوى الأخرى صاحبة النفوذ والتأثير الأكبر في الساحة الوطنية. وتؤكد بعض الأوساط المطلعة، أن ردود الفعل الكردية والسنية المعلنة، وتحديداً من «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«تحالف السيادة»، حيال قرار الانسحاب الصدري، لا تعكس حقيقة ما يقال في الكواليس، ما يعكس مدى الاستياء والقلق والاضطراب والحيرة في كيفية إعادة ترتيب الأوراق والحسابات، بما يقلل إلى أقصى قدر ممكن من الخسائر والاستحقاقات. وفي نهاية المطاف، في حال قررت مختلف القوى المحافظة على القدر المعقول من مكاسبها وحضورها، فما عليها إلا التفاهم والتوافق في مساحاتها وفضائها

المكوّناتية الخاصة أولاً، ثم على صعيد المساحات والفضاءات الوطنية، وهذا هو خيار «الإطار التنسيقي» منذ البداية، كبديل ومخرج مناسب للتخلص من خيار الانسداد والانفلاق والمراوحة في المكان نفسه.

المهندس. إنما قدمت الى تنظيم «داعش» الإرهابي هدية ثمينة للغاية، بحيث إن ما عجز عن تنفيذه ذلك التنظيم نفذته الولايات المتحدة بطريقة غادرة. وإذا كانت واشنطن من وراء استهدافها للواء سليماني والحاج المهندس، كانت تسعى الى ضرب واضعاف وتحجيم جبهة المقاومة، فإنها في واقع الأمر حصلت نتائج عكسية، إذ ان جبهة المقاومة اكتسبت مزيداً من القوة والإرادة والتأييد في مختلف الساحات والميادين والمواعظ، في ذات الوقت الذي تسببت فيه عملية اغتيال بالكتير من الاضطراب والارتباك الامني والسياسي في دوائر القرار بواشنطن و«تل ابيب» ولندن وعواصم دولية وإقليمية أخرى، الى جانب القلق والتمللمل الواضح في أوساط الرأي العام هناك في اطار ترقب الرد.

فعل سبيل المثال، لا يجد المتابع والمراقب صعوبة في رصد طبيعة التوجهات والمواقف والآراء المجتمعية والنخبوية الناقدة في الولايات المتحدة لسياسات البيت الابيض سواء في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، أو خلال عهد الرئيس الحالي جو بايدن. النقطة الجوهرية الأخرى في حديث بومبيو، هي أنه اعترف بشكل أو بآخر بمشاركة أطراف داخلية في التمهيد لعملية الاغتيال وتنفيذها، من دون أن يدرك أنه باعتارفه هذا إنما يكون قد فضح بعضاً من أتباع وأدوات واشنطن و«تل ابيب» في العراق، وأعطى دليلاً دامغاً على أن هناك اختراقات خطيرة للمنظومات الامنية والسياسية والمؤسسية العراقية، فضلاً عن تعزيز الملف القضائي الجنائي لاغتيال الشهيدين بأدلة ومعطيات وارقام جديدة، يمكن أن تخرج واشنطن ومن ساعدها على ارتكاب الجريمة بدرجة أكبر. وما هو أخطر، أن اعترافات وزير الخارجية الامركي السابق، أكدت بما لا يقبل اللبس والغموض، أن السفارة الأميركية في بغداد، تشل وكراً ومقرراً لوضع ورسم وتنفيذ العمليات الإرهابية أكثر من كونها مقرراً للتمثيل الدبلوماسي، وهو ما أثبتته الكثير من الأحداث والوقائع طيلة الأعوام الماضية، والا هل يتطلب العمل الدبلوماسي تواجد أكثر من خمسة آلاف شخص، ومختلف أنواع الأسلحة والمعدات وشتى نظم المراقبة والتجسس والترصد؟ ربما أراد بومبيو أن يؤكد ويثبت صحة سياسات ادارة ترامب الإرهابية، وأهمية دوره المحوري في ترجمة تلك السياسات على أرض الواقع، واطهار ضعف بايدين وفريقه، لكنه ربما لم يلتفت الى انه اعترف بأنه ورئيسه ومجمل أركان ورموز وشخص نظام بلاده ليسوا سوى مجموعة إرهابيين لا يعرفون إلا منطق الحرب والقتل والتأمر والتخريب والتدمير، ولم يلتفت الى أن هناك ثمةً باهظاً ينبغي دفعه عاجلاً أم آجلاً.

## اعترافات بومبيو.. «أميركا أم الإرهاب»

عادل الجبوري

في حوار أجرته معه مؤخراً قناة «العربية» السعودية، تحدث وزير الخارجية الأميركي السابق مايك بومبيو عن الكثير من تفاصيل وظروف ودوافع جريمة العصر المتمثلة باغتيال كل من قائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني، ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي الحاج ابو مهدي المهندس، قرب مطار بغداد الدولي فجر الثالث من شهر كانون الثاني-يناير من عام ٢٠٢٠، وكشف بومبيو عن حقائق بعضها لم يكن خافياً عن البعض، وبعضها الآخر ربما ورد لأول مرة على لسانه، ناهيك عن أن مجمل أجوبة الوزير وتوضيحاته وتبريراته انطوت على الكثير من المغالطات والتناقضات والادعاءات البعيدة كل البعد عن الواقع.

ولعل الملاحظة المدخلة المهمة بشأن الحوار مع بومبيو، تتمثل في أن الوسيلة الاعلامية التي أجرته، هي قناة «العربية» السعودية، المعبرة بصورة واضحة وصریحة عن سياسات وتوجهات ومواقف النظام الحاكم في الرياض، بحيث إنها لا تمتلك أي هامش ولو كان صغيراً للرأي الآخر، مما يعني أن مشروع الحوار مع بومبيو ومضامين ذلك الحوار وما كان يراد له من رسائل ومخرجات، لم يوضع من قبل شخص أو فريق تحريري من كادر القناة، وإذا كان كذلك، فإن الخطوط العامة رسمت من قبل دوائر سياسية عليا.

والملاحظة الأخرى، أن توقيت اجراء الحوار وبثه جاء قريباً من موعد زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن لسعودية، والجدل والسجال الدائر بشأنها في دوائر سياسية مختلفة في الرياض وواشنطن وعواصم أخرى، لا سيما مع تأكيدات بايدين أنه ناهب الى السعودية للمشاركة في اجتماع دولي وليس للقاء ولي العهد محمد بن سلمان، في إشارة الى ثبات موقف واشنطن من قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في داخل قنصلية بلاده بمدينة اسطنبول التركية في الثاني من شهر تشرين الاول-اكتوبر من عام ٢٠١٨. بومبيو كرر ادعاءات ادارته أن العالم أصبح أكثر أمنًا بعد اغتيال اللواء سليماني، وأنه بفعل الجريمة الإرهابية هذه تمت حماية أرواح أعداد كبيرة من الأميركيين، بيد أن الواقع يشير إلى عكس ذلك تماماً. فالولايات المتحدة الأميركية بارتكابها جريمة اغتيال اللواء سليماني والحاج

المهندس. إنما قدمت الى تنظيم «داعش» الإرهابي هدية ثمينة للغاية، بحيث إن ما عجز عن تنفيذه ذلك التنظيم نفذته الولايات المتحدة بطريقة غادرة. وإذا كانت واشنطن من وراء استهدافها للواء سليماني والحاج المهندس، كانت تسعى الى ضرب واضعاف وتحجيم جبهة المقاومة، فإنها في واقع الأمر حصلت نتائج عكسية، إذ ان جبهة المقاومة اكتسبت مزيداً من القوة والإرادة والتأييد في مختلف الساحات والميادين والمواعظ، في ذات الوقت الذي تسببت فيه عملية الاغتيال بالكتير من الاضطراب والارتباك الامني والسياسي في دوائر القرار بواشنطن و«تل ابيب» ولندن وعواصم دولية وإقليمية أخرى، الى جانب القلق والتمللمل الواضح في أوساط الرأي العام هناك في اطار ترقب الرد.

فعل سبيل المثال، لا يجد المتابع والمراقب صعوبة في رصد طبيعة التوجهات والمواقف والآراء المجتمعية والنخبوية الناقدة في الولايات المتحدة لسياسات البيت الابيض سواء في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، أو خلال عهد الرئيس الحالي جو بايدن. النقطة الجوهرية الأخرى في حديث بومبيو، هي أنه اعترف بشكل أو بآخر بمشاركة أطراف داخلية في التمهيد لعملية الاغتيال وتنفيذها، من دون أن يدرك أنه باعتارفه هذا إنما يكون قد فضح بعضاً من أتباع وأدوات واشنطن و«تل ابيب» في العراق، وأعطى دليلاً دامغاً على أن هناك اختراقات خطيرة للمنظومات الامنية والسياسية والمؤسسية العراقية، فضلاً عن تعزيز الملف القضائي الجنائي لاغتيال الشهيدين بأدلة ومعطيات وارقام جديدة، يمكن أن تخرج واشنطن ومن ساعدها على ارتكاب الجريمة بدرجة أكبر. وما هو أخطر، أن اعترافات وزير الخارجية الامركي السابق، أكدت بما لا يقبل اللبس والغموض، أن السفارة الأميركية في بغداد، تشل وكراً ومقرراً لوضع ورسم وتنفيذ العمليات الإرهابية أكثر من كونها مقرراً للتمثيل الدبلوماسي، وهو ما أثبتته الكثير من الأحداث والوقائع طيلة الأعوام الماضية، والا هل يتطلب العمل الدبلوماسي تواجد أكثر من خمسة آلاف شخص، ومختلف أنواع الأسلحة والمعدات وشتى نظم المراقبة والتجسس والترصد؟ ربما أراد بومبيو أن يؤكد ويثبت صحة سياسات ادارة ترامب الإرهابية، وأهمية دوره المحوري في ترجمة تلك السياسات على أرض الواقع، واطهار ضعف بايدين وفريقه، لكنه ربما لم يلتفت الى انه اعترف بأنه ورئيسه ومجمل أركان ورموز وشخص نظام بلاده ليسوا سوى مجموعة إرهابيين لا يعرفون إلا منطق الحرب والقتل والتأمر والتخريب والتدمير، ولم يلتفت الى أن هناك ثمةً باهظاً ينبغي دفعه عاجلاً أم آجلاً.

عكس ذلك تماماً. فالولايات المتحدة الأميركية بارتكابها جريمة اغتيال اللواء سليماني والحاج المهندس. إنما قدمت الى تنظيم «داعش» الإرهابي هدية ثمينة للغاية، بحيث إن ما عجز عن تنفيذه ذلك التنظيم نفذته الولايات المتحدة بطريقة غادرة. وإذا كانت واشنطن من وراء استهدافها للواء سليماني والحاج المهندس، كانت تسعى الى ضرب واضعاف وتحجيم جبهة المقاومة، فإنها في واقع الأمر حصلت نتائج عكسية، إذ ان جبهة المقاومة اكتسبت مزيداً من القوة والإرادة والتأييد في مختلف الساحات والميادين والمواعظ، في ذات الوقت الذي تسببت فيه عملية الاغتيال بالكتير من الاضطراب والارتباك الامني والسياسي في دوائر القرار بواشنطن و«تل ابيب» ولندن وعواصم دولية وإقليمية أخرى، الى جانب القلق والتمللمل الواضح في أوساط الرأي العام هناك في اطار ترقب الرد.

## الابتزاز الأميركي الواضح.. لا نفط ولا غاز قبل التطبيع والتوطين

خضر رسلان

وأفراد محدّبين. ب. إصدار قانون قيصر الذي يصيب الشعب اللبناني أكثر مما يصيب سورية وهذا مما ترك آثاره السيئة على الاقتصاد اللبناني. ج. منع لبنان من الاتجاه الى الأخذ بخيارات اقتصادية عرضتها دول عدة أبدت جهوزيتها للمساعدة في قطاعات حيوية جداً، من دون أن تتجرأ معظم القوى اللبنانية على الأخذ بالخيارات البديلة، خوفاً من سيف العقوبات الأميركية المسلط. ثانيا: ملف الترسيم والثروات النفطية والغازية ١- الابتزاز الأميركي - «الإسرائيلي» للدولة اللبنانية ديبلوماسي غربي سبق ان زار لبنان أسراً الى احد مستقبله ان العقوبات المفروضة على لبنان والحصار الاقتصادي والأزمات الاجتماعية وهبوط العملة الوطنية مرده الى الشروع في عملية ابتزاز لبنان وشعبه بغية الرضوخ

وهزيمته عام ٢٠١٦ إلا أن المشروع الأساسي الصهيوني - الأميركي المدعوم أوروبياً ومن بعض العرب المرتكز على التطبيع مع هذا الكيان الغاصب وبناء شبكات علاقات ومصالح مشتركة معه، فضلاً عن شطب حق العودة للفلسطينيين بشكل نهائي وتوطينهم في الأماكن التي لجأوا إليها لا يزال الهدف الأول لديهم ومن اجل انجازها لجؤوا وما زالوا الى عدد من السيناريوات الهدامة والقاسية مستندين الى قراءة للتاريخ الوطني التي يمكن الاستنتاج من خلالها الى ان الكيان اللبناني منذ نشأته تم التعامل معه على أساس انه ساحة تفرض عليه الخيارات، ولم يكن في تاريخه فاعلاً في الأحداث بل يتلقى الإملاءات وتحدّد له المسارات، الى ان استطاعت المقاومة ان تجعل من لبنان شيئاً آخر وقد ظهر ذلك في التالي: أولاً: حروب ومشاريع هدفها التطبيع

والتوطين أسقطتها المقاومة ١- إسقاط اتفاقية ١٧ أيار وبالتالي مفاعيل الاجتياح «الإسرائيلي». ٢- إسقاط مشروع الشرق الاوسط الجديد وانتصار تموز ٢٠٠٦. ٣- إسقاط المشروع التكفيري المدعوم أميركياً و«إسرائيلياً» والذي استهدف الغاء الكيانات ومنها لبنان. ٤- إسقاط الحرب الكونية على سورية (مع دخول الغاز كعامل جديد في المعادلة). برغم كل الإخفاقات التي مُنّي بها الأميركيون والصهاينة إلا انهم لم يتخلوا عن اهدافهم لذلك وجدنا الملف الأميركي في الضغط على لبنان ومقاومته من خلال عدة مسارات أبرزها: أ. العقوبات الأميركية الأحادية الظالمة التي فرضت على لبنان بشكل عام وعلى كيانات

عام ١٩٧٩ اتخذت المؤامرة ضد الشعب الفلسطيني اشكالاً قانونياً، فقد أغفلت إتفاقية كيمب دايفيد برعاية أميركية حق الفلسطينيين على أرضهم، وأعطت للكيان «الإسرائيلي» "حق" الاستمرار في احتلاله الأراضي الفلسطينية فضلاً عن زيادة أعداد المستوطنات على تلك الأراضي، رغم مخالفة ذلك للقوانين الدولية؛ وهذا الامر منح «إسرائيل» ليس فقط القدرة على عدم وضع حدّ لاحتلالها وإنما سهل امر استمرار الاعتداءات ضد لبنان وممارسة سياسة الارض المحروقة في المناطق الجنوبية تمهيداً لاجتياحها لبنان عام ١٩٨٢ بحجج وأعدار واهية ولم يكن الهدف من الوصول الى العاصمة بيروت إخضاع لبنان فقط او إلحاقه في المنظومة الأميركية «الإسرائيلية» بشكل كامل، إنما المستهدف الى ذلك تهئية الأرضية الخصبه لتنفيذ العملي للأجندة الخاصة بتوطين الفلسطينيين في البلاد التي يقيمون فيها على ان يكون لبنان باعتباره الحلقة الأضعف باكورة تنفيذ هذا المشروع، ورغم الاندحار الصهيوني عن لبنان

العالم لا يحترم إلا الأقوياء.

فرضت على لبنان بشكل عام وعلى كيانات

التي يقيمون فيها على ان يكون لبنان باعتباره الحلقة الأضعف باكورة تنفيذ هذا المشروع، ورغم الاندحار الصهيوني عن لبنان